والمؤتمرات الواسعة معدومة، والكثير من الأمور تتابع من خلال المراسلات الداخلية.

وعليه، إن أي تماهل أو تقصير من جانب حلقات الاتصال التي تكفل سلاسة وتدفق المراسلات الداخلية، وهذه لها مساحة كبيرة في العمل السري، ينطوي على نتائج سلبية واخلالات مؤكدة.

والحال نفسها بالنسبة للبيانات والتعاميم الداخلية والنشرات... وأي عطب في مطبعة سرية أو تعطل في وسائل النقل المختصة، إنما يعني تأخر وصول الإصدار المحدد في موعده... ماذا لو صدر بيان بمناسبة١٢/١١ في ١٢/١٥ أو تأخر تعميم أمني يحمل توجيهات معينة أسابيع أو نشرة داخلية مدة شهر... فهذا كله يحمل نتائج عكسية... فما بالكم لو شل الجهاز الفني أو صادر العدو المطابع السرية واعتقل القائمين عليها ووضع يده على مخابئ ومراسلات قيادية ونشر ذلك إعلاميا، انه لا يشكل خسارة فقط، بل فضيحة معنوية أيضا.

ومن هنا يجري التشديد على اصطفاء أناس ملائمين للجهاز الفني ولديهم القدرة على حمايته وضمان عمله أيضا. فمثل هذه الوظيفة حساسة أسوة بالمهام الوظيفية الأخرى. فماذا لو تداخلت الوظيفة الفنية السياسية بالوظيفة الفنية العسكرية، وهذا حصل مراراً في المسيرة الفلسطينية، وتمت مصادرة ليس مطابع، بل وأسلحة معا، أو تداخلت الأمور نتيجة صداقات وصلات ميدانية، وان لم تجزها الآليات التنظيمية؟

«أفضل شيء تجزئة التخصصات، فالذين يكتبون لا صلة مباشرة لهم بالذين يطبعون، أو لهم صلة محكمة مستورة، ذلك أن العمل الأيديولوجي سواء تولته لجنة ذات اختصاص او مفاصل قيادية، هو عمل منفصل عن الجهاز الفني والطباعة منفصلة عن جهات التوزيع على المناطق، وهذه منفصلة عن التوزيع الميداني المواقعي، والحلقات الفنية السياسية غير الحلقات الفنية العسكرية... وهناك من يتولى البيوت السرية...»

وكلما تداخلت هذه التخصصات عكست تخلفا وبدائية في العمل التنظيمي. فالتخصص هو احد معايير تطور العملية التنظيمية والإدارية في الحزب الثوري، شأنها شأن العملية الاقتصادية على حد سواء...

وارتباطا بالتخصص يتوالد على الفور الدقة في المواعيد، والدقة في المهام. (بل إنه في السنة الأولى من لانتفاضة المجيدة، طلب الحزب من جميع المناطق تامين قدرة فنية لطباعة النداءات التي تقرها «قوم»، محليا، إذ أن إجراءات الاحتلال من حواجز ومنع تجول... خلقت مصاعب في